مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 5 (رت 67 ) السنة: 2022

# موضوعية المعالجة الصحفية لأخبار الحراك الشعبي وتداعياته في الصحافة الحكومية الجزائرية
## دراسة تحليلية جريدة "الشعب" أنموذجا

# The objectivity of the media coverage of the news of the "Hirak" popular movement and its repercussions in the Algerian governmental press
## An analytical study of the ECH-CHAAB journal as a model

**أسماء قرشوش[1]**

**جامعة محمد لمين دباغين سطيف2**

**guerchoucheasma78@gmail.com**

**تاريخ الوصول 2021/02/16 القبول 2021/09/21 النشر على الخط 2022/06/05**
**Received 16/02/2021 Accepted 21/09/2021 Published online 05/06/2022**

## ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى موضوعية المعالجة الصحفية لأحداث الحراك الشعبي في جريدة "الشعب"، من خلال تحليل عينة من المواد الخبرية المنشورة في هذه الجريدة، ومعرفة مدى التزامها بأخلاقيات الممارسة الصحفية وذلك لارتكاز الدراسة على نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة، ولقد اعتمدت هذه الدراسة منهج المسح بالعينة في إطار البحوث الوصفية، باستخدام أداة تحليل المضمون، لتحليل عينة من المواد الخبرية حول هذا الحراك في جريدة "الشعب"، فيما كانت الفترة الزمنية للدراسة ممتدة من 23 فيفري 2019 إلى 07 نوفمبر 2019. ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى:

أن الموضوعية المطلقة لم تتحقق خلال فترة الدراسة، فعلى صعيد الفئات التي تم وضعها في إطار استمارة تحليل المضمون لقياس مدى موضوعية المعالجة لم تكن هناك الدرجة المطلقة والكاملة في توفر هذه العناصر، إلا انه ورغم غياب الدرجة المطلقة تم تسجيل عدة جوانب ايجابية أثبتت أن مفهوم الموضوعية نسبي، بالإضافة إلى تسجيل نقطة ايجابية وهي الالتزام الأخلاقي للجريدة أثناء المعالجة.

**الكلمات المفتاحية:** الموضوعية، الحراك الشعبي في الجزائر.

## Abstract:

This study aims to determine the objectivity of the journalistic treatment of the events of the popular movement "Hirak" in the newspaper "ECH-CHAAB", by analyzing a sample of the information published in the newspaper, and to determine the extent of its respect towards the ethics of journalistic practice, since the study is based on the theory of social responsibility of the press.

This study adopted the method of sample survey in descriptive research, using the content analysis tool to analyze a sample of the information material on this movement of "Hirak" in the newspaper ECH-CHAAB, while the study period extended from February 23, 2019 to November 07, 2019.

The study concluded that absolute objectivity was not achieved during the study period. In the categories that were submitted in the content analysis form to measure treatment objectivity, there was no absolute and complete degree of availability of these items. However, despite the absence of an absolute degree, several positive aspects were noted that proved the concept of relative objectivity, in addition to another positive point which is the ethical commitment of the journal during treatment.

**Keywords:** objectivity; the popular movement "Hirak" in Algeria.

[1] المؤلّف المراسل: **أسماء قرشوش** البريد الإلكتروني: **guerchoucheasma78@gmail.com**

## 1. مقدمة:

إن مفهوم الموضوعية من المفاهيم التي بنيت عليها الكثير من الممارسات الإعلامية والصحفية، فمعظم قوانين وأنظمة مواثيق الشرف سواء العالمية أو العربية تدعوا إلى تحري الدقة والموضوعية وعدم التحيز وخلط الأخبار بالآراء أثناء الممارسة الإعلامية بجميع أشكالها، حيث يجمع العاملون في الإعلام والصحافة على أن الأخبار لا تحمل الآراء، وهذا ما جعل المؤسسات الإعلامية والصحفية تحرص على تبني الموضوعية في ممارساتها المهنية، وتنادي بضرورة الالتزام بها كونها تمثل الاطار المرجعي الأخلاقي الذي يلتزم به الصحفيون أثناء الممارسة الصحفية.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة والتي تناولت الموضوعية انطلاقا من مجموع العناصر المشكلة لهذا المفهوم، من خلال محاولة معرفة مدى توفر عناصر هذه الموضوعية في معالجة أحداث الحراك الشعبي في الجزائر من خلال تحليل عينة من المواد الخبرية المنشورة في جريدة "الشعب" الحكومية، في إطار البحوث الوصفية وبتطبيق منهج المسح بالعينة.

## 2. إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

يعد الحراك الشعبي في الجزائر واحدا من أهم الأحداث الدولية التي حظيت باهتمام إعلامي كبير، حيث ظهرت تغطية كبيرة وواسعة لهذه الأحداث في مختلف الوسائل الإعلامية المحلية و الدولية على حد سواء وبكافة الأشكال و القوالب الخبرية، حيث شهدت منذ بداية سنة 2019 حراكا شعبيا لم تشهده منذ عقود من الزمن، يعود سببه بالدرجة الأولى إلى إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن نيته للترشح لعهدة خامسة مما أدى إلى حدوث ردود أفعال محدودة في المرحلة الأولى ما لبثت أن تحولت إلى حراك شعبي واسع وشامل يوم 22 فبراير 2019 عبر كامل مناطق البلاد استجابة لنداء التظاهر بعد صلاة الجمعة، فاتسع نطاق الحراك يوما بعد يوم كما اتسع نطاق المطالب ولم تعد العهدة الخامسة هي المطلب الأساسي بل ارتفعت إلى المطالبة بالتغيير الجذري للنظام[1].

وهذا ما جعل من هذه الأحداث نقطة اهتمام بالغة لوسائل الإعلام كافة بما فيها الصحافة المكتوبة، وجعلت منها قضية رأي عام بالغة الأهمية تناولتها الصحف العالمية والعربية على حد سواء، واستطاعت أن تحتل الصدارة في أجندتها الإعلامية بوصفها الوسيلة الإعلامية الأولى في العالم لما لها من دور حيوي في القيام بمجموعة من الوظائف التي نشأت من أجلها منذ بداياتها الأولى، أهمها الوظيفة الإخبارية التي تختص بتزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة وفق مجموعة من الشروط والعناصر الأساسية التي ينبغي توفرها في هذه الوظيفة أهمها عنصر الموضوعية الذي يعد من أهم مبادئ تحرير الأخبار الصحفية في كافة المجتمعات، فقد أشار العديد من الباحثين إلى هذه الوظيفة التي تختص بتزويد المتلقي بالأخبار والتقارير عن الأحداث المحلية والعالمية مع ضرورة مراعاة معايير الموضوعية والأمانة، وأن تكون إخبارية صرفة لا يجوز تحريفها أو تغيير مضمونها.

[1] آيت حمادوش الويزة، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 05، متاح في الرابط: http://studies.aljazeera.net

هذه القيمة مهنية التي أصبحت محل اهتمام الباحثين والعاملين في مجال الإعلام ولم تحظى قضية إعلامية بعد قضية حرية الإعلام بمثل ما حظيت به قضية الموضوعية في التغطية والمعالجة الخبرية، ومدى موضوعية ومصداقية المادة الخبرية الموجهة إلى الرأي العام، حيث تعد اليوم أحد أهم معايير تقويم أداء وسائل الإعلام في المجال الإخباري، فإذا أرادت أي وسيلة إعلامية تحقيق نفوذ كبير لها وقدر من الاحترام والتقدير لدى الجمهور فإن عليها أن تولي الموضوعية الأهمية الأولى في سياستها الإعلامية[1].

فبالرغم من الجدل القائم بشأنها والذي ازدادت حدته خلال السنوات الأخيرة حول ما إذا كان ممكن أن يُؤخذ الصحافيون على محمل الجدّ عندما يدَّعون بأنهم يتمتعون باستقلاليتهم بممارسة المهنة بموضوعية، خاصة بعد أن برزت أطروحة يمكن نعتها بأطروحة الإخضاع التام داخل أكثر الأوساط انتقادا للتطور الحالي للرأسمالية والتي تؤكد أنه بالرغم من ترسخ أيديولوجية مهنية لدى العاملين في الصحافة، تسمح لهم بالتعلل بوهم الاستقلالية، إلا أنهم يظلون خاضعين تماما على مستوى أفعالهم للضغوط التنظيمية والاقتصادية، وهي الأطروحة التي نفت الموضوعية في العمل الصحفي، بالمقابل برزت أطروحة ثانية يمكن نعتها بأطروحة الحرية المصانة بشكل تام، والتي تؤكد على أنه وبالرغم من الضغوط الممارسة على العمل الصحفي فإن العاملين في مجال الصحافة يظلون أحرارا ويعملون من أجل صحافة حرة مسؤولة وموضوعية[2].

انطلاقا من هذا الطرح، وتأسيسا على مبدأ الموضوعية الذي يقوم على المنظور المتجرد الذي يؤكد على أن الموضوعية ممكنة في العمل الإعلامي، وانطلاقا من مبدأ الممارسة الأخلاقية للعمل الصحفي والذي تعد الموضوعية من أهم أسسه وأبعاده والذي تنادي بها نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة، سعت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على هذه القيمة المهنية ومحاولة معرفة مدى توفرها في معالجة أحداث الحراك الشعبي في الجزائر من خلال رصد وتحليل لعينة من جريدة "الشعب" الحكومية، ارتكازا على نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة.

وعلى هذا الأساس تمحورت إشكالية الدراسة في تساؤل محوري مفاده: **ما مدى التزام جريدة "الشعب" بالموضوعية في معالجتها لأحداث الحراك الشعبي في الجزائر؟**

وللإجابة على سؤال الإشكالية المطروح تم وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

**أولا: تساؤلات خاصة بفئات الشكل (كيف قيل؟)**

1. ما المساحة المخصصة لهذه المعالجة؟
2. ما الأنواع الصحفية المستخدمة في هذه المعالجة؟
3. ما عناصر الإبراز والتدعيم (العناصر التيبوغرافية/ العناوين والصور) المصاحبة للمواد الخبرية في هذه المعالجة؟

**ثانيا: تساؤلات خاصة بفئات المضمون (للاستدلال على المحتوى الكامن في المواد الخبرية محل التحليل والدراسة)**

1. ما مدى درجة الحياد والتجرد في هذه المعالجة؟
2. ما مدى درجة التوازن في عرض القضايا وجهات النظر في هذه المعالجة؟

[1] ألمير آمنة، أسطورة الحياد واستقلالية الإعلام اللبناني في الأزمات، دار الاشهار للنشر والتوزيع، 2014، ص 186.

[2] لوميو سيريل، تجليات الذاتية في العمل الصحفي إحدى عشرة درسا حول دور الأفراد في انتاج الخبر، ترجمة عز الدين الخطابي، مكتبة الفكر الجديد و مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص16.

3. ما مدى درجة الدقة في عرض المعلومات الواردة في هذه المعالجة؟
4. ما مدى مصداقية مضمون المواد الخبرية المنشورة في هذه المعالجة؟
5. ما مدى توفر أبعاد المسؤولية الصحفية الأخلاقية في هذه المعالجة؟

## 1.2 مفاهيم الدراسة.

**التعريف الاصطلاحي للموضوعية:**

**الموضوعية** " يقصد بها عدم تحريف الخبر بالحذف أو الإضافة، فالخبر الصحفي لا يجب أن يتلون أو يتغير حسب أهواء الصحيفة أو أهواء المحرر الذي يحصل على الخبر و يكتبه"[1].

وعرفها الدكتور عبد الفتاح عبد النبي في مؤلفه سيسيولوجيا الخبر الصحفي " أنها التجرد والبعد عن الميل والهوى في انتقاء وعرض القصص الإخبارية، وإعطاء صورة متوازنة ومتكاملة عن الحقيقة بلا إهدار أو تشويه وذلك انطلاقا من مسلمة مؤداها أن الخبر هو ملك القارئ، بينما الرأي هو ملك لصاحبه يسوغه كيف يشاء، فإذا أقحم الرأي أو العاطفة على الخبر أهدرت الحقيقة وانتفت الموضوعية[2].

**التعريف الإجرائي للموضوعية:**

لكي يصل الباحث إلى تحديد دقيق للمفهوم العلمي الذي يتبناه بالبحث والدراسة إجرائيا، بحيث يمكن عده وقياسه للخروج بنتائج يمكن من خلالها الإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاتها عليه بربط المفهوم بالتعريفات السابقة ليصبح من السهل الوصول إلى تحديد دقيق للمفهوم، وعلى هذا الأساس وانطلاقا من التعريفات السابقة لمفهوم الموضوعية، وانطلاقا من التوجه الحديث لتعريف الموضوعية في العمل الإعلامي الذي يعطيها طابع ملموس يمكن عده وقياسه، تم وضع تعريف إجرائي للموضوعية في هذه الدراسة والتي تتكون من مجموعة من العناصر التي إن توفرت في المعالجة توفرت الموضوعية والعكس.

بحيث ترتكز الموضوعية على مجموعة من المستلزمات هي " الحياد أو ما يسمى بعدم التحيز، التوازن، الدقة، صدق المضمون، الإسناد في المصادر والاقتباسات، شمول الخبر واكتماله، المسؤولية الأخلاقية للمعالجة، وهذه العناصر تم وضعها في إطار استمارة تحليل المضمون، وتم وضع تعريفات إجرائية خاصة بكل فئة من فئات التحليل الواردة في الاستمارة إلى مفاهيم إجرائية يمكن عدها وقياسها على صفحات جريدة "الشعب".

**الحراك الشعبي.**

الحراك الشعبي هو حراك وطني بامتياز يهدف بالمقام الأول والأخير إلى تحقيق إصلاح شامل في البلاد وإحداث التغيير في الحياة السياسية التي تتصف بالجمود، وتمركز السلطة والقرار بأيدي قليلة، وانتشار الفساد في كافة مفاصل الدولة، الأمر الذي يجعل الحراك

[1] الفار محمد الجمال، معجم المصطلحات الإعلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص334.

[2] عبد النبي عبد الفتاح، سوسيولوجيا الخبر الصحفي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص66.

ضرورة ومصلحة من أجل نجاح المشروع السياسي وإضفاء الشرعية عليه، ويشارك في هذا الحراك مختلف فئات المجتمع المدنيين ويتسم بالطابع السلمي والالتزام بالقانون[1]

## 2.2 المرتكز النظري للدراسة.

### نظرية المسؤولية الاجتماعية social responsibility theory

بدأت إرهاصات هذه النظرية مع نهاية القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين، تحديدا بعد الحرب العالمية الثانية بالولايات الأمريكية وغرب أوروبا نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية هذه العوامل كانت حاملا لظهور فلسفة المسؤولية الاجتماعية للصحافة، واعتبر القرن العشرين الميدان التطبيقي لأفكار هذه النظرية، من أهم روادها "ادوارد جيرالد Gerald، تيودور بترسونPeterson، وليام ريف River، جون ميرل mirrel، وغيرهم.. وصولا إلى المنظرين المحدثين، ديني اليوت Elliot، كليفورد كريستيانس Cristians وغيرهما من الرواد[2].

**محددات نظرية المسؤولية الاجتماعية:**

تقوم فكرة نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة على تحقيق التوازن بين الحرية والمسؤولية، حيث أضافت هذه الفلسفة إلى مبادئ النظام الإعلامي الليبرالي مبدأين جديدين يتمثلان في ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحفيين بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف التوازن بين حرية الرأي والتعبير ومصلحة المجتمع[3] وعلى الصحافة واجب اجتماعي يتمثل في تقديم الأحداث الجارية وتفسيرها في إطار له معنى.

طرحت النظرية مجموعة من الحلول تمثلت في التنظيم الذاتي والاختياري لمهنة الصحافة وذلك بتنظيم نفسها بنفسها، إلى جانب تشكيل مجالس للصحافة، مواثيق الشرف المهنية وحماية حرية التحرير والممارسات الصحفية وإصدار القوانين للحد من الاحتكار[4]، حيث اعتبر منظرو هذه الفلسفة أن الحرية حق وواجب ونظام مسؤولية في وقت واحد[5]، وأن الحرية بما في ذلك حرية الصحافة لا يمكن تعريفها بمعزل عن مسؤولية ممارسيها.

**أبعاد نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة:**

ترتكز نظرية المسؤولية الاجتماعية على ثلاث أبعاد أساسية، وهي نفسها المستويات التي حددها كل من "ديني اليوت" و"لويس هودجز"، يتمثل البعد الأول في الوظائف التي ينبغي أن تؤديها الصحافة.

البعد الثاني يتمثل في الضوابط الأخلاقية والقانونية التي تحكم العمل الصحفي في إطار المسؤولية الأخلاقية التي تحتم على الصحافة أن تقوم بواجبها تجاه المجتمع، ويتمثل في ضرورة تقديم تغطية إخبارية للموضوعات والأنشطة والقضايا المختلفة في إطار

---

[1] بني سلامة محمد التركي، الحراك الشعبي السياسي الأردني في ظل الربيع العربي، مركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان، 2013، ص157.

[2] حسام الدين محمد، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية البنانية، 2003، ص18.

[3] خليل عبد الغفار، ابعاد المسؤولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة، ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2002، ص755.

[4] Merril johan C, global journalism a survey of worlds mass media, new york, 1983, p76.

[5] الطيب عبد النبي عبد الله، فلسفة ونظريات الإعلام، دار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص34.

من الموضوعية والتوازن في عرض الحقائق والمعلومات والأفكار والآراء[1]، أما البعد الثالث لنظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة فيتعلق بمنظومة القيم المهنية التي تحكم سلوكيات الصحفيين في أداء وظائفهم فعلى مستوى الأخبار ينبغي على الصحفيون الحرص على احترام حق الأفراد في الخصوصية باعتبارها من الحقوق المدنية، تجنب خداع المصادر وتمثل معايير كتابة الأخبار الدقة والموضوعية والتوازن والشمول[2].

**الانتقادات الموجهة لنظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة:**

تعرضت أفكار هذه النظرية إلى الكثير من الرفض والانتقاد، من بينها الانتقادات الموجهة إلى لجنة حرية الصحافة "**لجنة هوتشنز 47**"، من حيث طبيعة تكوينها والأفكار التي طرحتها، كون اللجنة تكونت من ثلاثة عشرة أكاديميا ولم تضم في عضويتها أي صحفي أو عامل في مجال الإعلام أو الصحافة، وهذا ما جعل العديد من العاملين في مجال الصحافة يرفضون تقرير اللجنة جملة وتفصيلا متهمين إياه بالسطحية وعدم الواقعية.

كما اتهمت اللجنة بالتحيز الواضح للصحافة الغربية، مؤكدين أن الصحافة ليست بالسوء الذي وصفت به، وأن اللجنة استخدمت عبارات وألفاظ مطاطية غير محددة مثل نشر تقرير صادق وكامل وذكي لأنه من المستحيل نشر كل الأخبار فعمل الصحافة يتطلب الانتقاء والمفاضلة بين الأحداث والوقائع لنشرها[3]، من بين الانتقادات التي وجهت للنظرية أن مجمل ما قدمته من أفكار لم تكتمل أمامها الفرصة لتنفيذه بشكل تام، حيث عارض الصحفيون الأمريكيون هذه الأفكار بتهمة توجهها المباشر نحو الاشتراكية وان أفكار هذه النظرية هدفت فقط إلى إصلاح وضع الصحافة الأمريكية[4].

**توظيف نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة في هذه الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على المعطيات النظرية الخاصة بأبعاد المسؤولية الأخلاقية لوسائل الإعلام بما فيها الصحافة المكتوبة، لمعرفة حدود المسؤولية الأخلاقية في معالجة أحداث الحراك الشعبي في الجزائر والتحقق من درجة الالتزام المهني و الأخلاقي للمعالجة، وذلك بالتركيز على البعد الثاني والثالث للنظرية، هذان البعدان ركزا بشكل أساسي على معايير الأداء الإعلامي الذي يحكم ممارسة الإعلام في إطار من المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، من خلال ضرورة تقديم الأخبار والمعلومات في إطار من الموضوعية والتوازن وعرض الحقائق..

## 3.2 . إجراءات الدراسة المنهجية.

**نوع الدراسة:**

كون الدراسة تستهدف وصف الدور الذي لعبته الصحافة الحكومية الجزائرية في معالجة أحداث الحراك الشعبي الذي عاشته الجزائر مع مطلع عام 2019، لوصف المحتوى الظاهر للمعالجة والاستدلال والكشف عن مدى موضوعية جريدة "الشعب" محل الدراسة في نقل أخبار هذه الأحداث، وذلك في إطار المعالجة الصحفية لأحداث هذا الحراك و التي برزت وبقوة على أجندة وسائل الأعلام

[1] خليل عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص756.

[2] أبو فريخة مرال صبري، المسؤولية الاجتماعية في الممارسات الإعلامية، المحددات السياسية والاجتماعية والثقافية، دار الكتاب الحديث، ص55.

[3] Fred fdler, introduction of the mass media, Harcourt publishers group, 1978, p 41,42.

[4] كنعان عبد الفتاح، الإعلام والمجتمع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص37.

كافة سواء العالمية أو العربية أو المحلية، فان هذا البحث يعد من **البحوث والدراسات الوصفية Descriptive Researches** التي تصوّر أو توّثق الظروف أو الاتجاهات الحالية، وهذا يعني تفسير ما هو موجود في هذه اللحظة، واكتشاف الوضع الحالي في المجال قيد الدراسة[1].

**منهج الدراسة.**

لتحقيق أهداف البحث، وخصوصا فيما يتعلق بالجانب التحليلي والوصول إلى نتائج تمكننا من الإجابة عن إشكالية وأهداف الدراسة، تمت الاستعانة بمنهج المسح بالعينة The Sample Survey الذي أثبتت ملائمته لهذا النوع من الدراسات في العديد من الدراسات والأبحاث العلمية كونه يمكّن من تغطية الفترة المناسبة التي تحتاجها الدراسة، لارتباط بحوث المسح بنظام العينات، حتى أن الكثير من الباحثين يطلقون عليه تسمية المسح بالعينة، تمييزا لهذه البحوث عن المسح الشامل الذي لا يمكن تطبيقه في البحوث والدراسات الأكاديمية في كثير من الحالات[2].

**أداة الدراسة.**

في إطار الدراسات والبحوث الوصفية، واستخدام منهج المسح بالعينة، تم اعتماد أسلوب تحليل المضمون (المحتوى) كأداة لجمع البيانات باعتباره من أكثر الأساليب استخداما لدى غالبية الباحثين في مجال الإعلام والاتصال، وقد تم توظيف أداة تحليل المضمون كونه يتناسب وطبيعة الدراسة، التي تهدف أساسا إلى مسح مضمون المواد الخبرية المنشورة في جريدة "الشعب"، للاستدلال على مدى موضوعية التناول الإعلامي لأحداث الحراك الشعبي في الجزائر، بالإضافة إلى كونه أداة ووسيلة تمكن من تحقيق أهداف الدراسة وذلك لارتباطه بأهدافها وأسئلتها، لمحاولة الإجابة عليها والوفاء بالاحتياجات البحثية للدراسة.

ولقد تم إعداد استمارة للتحليل شملت عدة فئات منها الرئيسية وأخرى فرعية شملت هي الأخرى عدة عناصر ومؤشرات تضمنت جانبي التحليل ماذا قيل؟ وكيف قيل؟

**عينة الدراسة.**

وهذه الخطوة تتطلب اختيار العينة وفق ثلاثة مستويات وثلاثة أطر هي:

**مستويات اختيار العينة:**

**المستوى الأول: مستوى العينة الخاص بالمصدر:** وهذا المستوى يمثل مجتمع البحث وقد تم تحديد يومية "الشعب" الحكومية الجزائرية.

**المستوى الثاني: مستوى العينة الخاص بالأعداد المختارة:** ويمثل هذا المستوى مجموع الأعداد محل الدراسة والتحليل والبالغ عددها 10 أعداد موزعة كالآتي:

[1] ويمر روجرز و جوزيف دومنيك، مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح أبو أصبع وفاروق منصور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2013، ص328.

[2] عبد الحميد محمد، دراسات الجمهور في وسائل الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص131.

**الجدول 1: الأعداد المشكلة لعينة الدراسة**

| تاريخ العدد | العدد |
|---|---|
| السبت 18 جمادى الثانية 1440هـ الموافق ل23 فيفري 2019 | 17879 |
| الثلاثاء 28 جمادى الثانية 1440هـ الموافق ل05 مارس 2019 | 17888 |
| الأربعاء 11 شعبان 1440هـ الموافق ل17 افريل 2019 | 17925 |
| الخميس 18 رمضان 1440هـ الموافق ل23 ماي 2019 | 17955 |
| السبت 05 شوال 1440هـ الموافق ل 08 جوان 2019 | 17966 |
| الأحد 11 ذو القعدة 1440هـ الموافق ل 14 جويلية 2019 | 17979 |
| الاثنين 18 ذو الحجة 1440هـ الموافق ل19 أوت 2019 | 18026 |
| الثلاثاء 24 محرم 1441هـ الموافق ل24 سبتمبر 2019 | 18055 |
| الأربعاء 10 صفر 1441هـ الموافق ل09 أكتوبر 2019 | 18068 |
| الخميس 10 ربيع الأول 1441هـ الموافق ل07 نوفمبر 2019 | 18094 |

**المصدر: من إعداد الباحثة ( الأعداد الخاضعة للتحليل مأخوذة من الصحف الدراسة)**

**المستوى الثالث: مستوى العينة الخاص المضمون (اختيار نوع المادة)**: ويقصد بهذا بالمستوى، تحديد الوحدات التي سوف يتعامل معها الباحث بالدراسة والتحليل وبما أن الوسيلة المدروسة، والتي تمثل مصدر وحدة العينة في هذه الدراسة هي صحيفة مكتوبة، فإن الأقسام التي سوف تخضع للتحليل والدراسة هي الصفحات، لأن هذا النوع في اختيار المادة التي يحللها الباحث

يفرضه نوع الوسيط الذي يتعامل معه، ولهذا تَمثل المستوى الثالث لهذه الدراسة، بعدم تحديد صفحات بعينها بل إخضاع كل الصفحات التي نشرت من خلالها مواد خبرية حول أحداث الحراك للبحث والتحليل.

**تحديد إطار العينة:**

تم تحديد عينة الدراسة وفق أطر هي:

1. **الإطار المكاني** (الجغرافي): يتمثل أساسا في الحيز الجغرافي الذي تشغله وسيلة الدراسة الأكثر انتشار والأكثر مقروئية، ويتمثل هذا الإطار في يومية "الشعب" الحكومية
2. **الإطار الموضوعي**: وهو المصدر الأصلي للدراسة وهو موضح بدقة في إطار المستوي الثاني من مستويات اختيار العينة.
3. **الإطار الزماني**: للمدة من 23 فيفري 2019 إلى غاية 07 نوفمبر 2019.

**عينة الدراسة.** في هذه الدراسة تم استخدام عينة دائرية أو كما يسميها البعض عينة ستمبل Stemple وهي عينة الفترة الصناعية أو الأسبوع الصناعي، حيث تم اختيار العدد الأول بشكل قصدي كون الأحداث بدأت في 22 فيفري 2019 لذلك تم أخذ العدد الموالي لهذا التاريخ 23 فيفري ثم تم الانتظام في السحب بأخذ أربعة أعداد من كل شهر لكل أسبوع بطريقة حسابية وفق عينة ستمبل، وقد رأت الباحثة أن هذه العينة كانت ممثلة لمجتمع البحث تمثيلا جيدا كونها غطت الفترة المناسبة للدراسة.

**الخطوات الإجرائية لتحليل محتوى (مضمون) عينة الدراسة.**

بعد القيام بضبط الجانب المنهجي للدراسة، في إطار الخطوات العامة لأي بحث أو دراسة بدءا من تحديد الإشكالية وتساؤلاتها، اختيار المنهج والأداة المناسبة، تحديد مجتمع البحث والعينة، هناك مجموعة من الخطوات المنهجية الإجرائية يختص بها أسلوب تحليل المحتوى دون غيره من الأساليب والأدوات، وتتمثل هذه الخطوات تحديدا في:

1. **ترميز البيانات:** ويقصد بها مجموع المراحل التي يتم من خلالها تحويل المحتوى المدروس إلى وحدات قابلة للعد والقياس، وتتضمن خطة الترميز عادة خطوات رئيسية هي:

**تصنيف المحتوى وتحديد فئاته:** عملية التصنيف وتحديد الفئات من الأمور المتروكة للباحث، حيث لا توجد معايير أو فئات تصلح لكل البحوث والدراسات، ولكن ترتبط هذه الفئات بالهدف من الدراسة وتساؤلاتها بشرط أن يسبق تقديم معايير التصنيف والفئات المختارة تعريف دقيق لها، حيث يرتبط هذا التعريف بموقعها من التحليل وأهدافه وهذا ما تم على مستوى التعريفات الإجرائية ولقد تمت عملية التصنيف وتحديد الفئات الخاصة بتحليل المحتوى محل الدراسة بعد:

الاطلاع على الدراسات التي تناولت القيم المهنية كالمصداقية والموضوعية كونها تناولت نفس المفاهيم بالضبط والدراسة، كما ساعدت على تحديد المفاهيم ومؤشراتها بدقة وهذا ما ساعد على استقلالية الفئات المختارة والتي تعتبر من أهم شروط التي اتفق حولها الباحثون في مجال تحليل المحتوى حيث تعرف كل فئة بدقة متناهية، حيث تسمح باستيعاب مفهوم واحد فقط منها تبعا لأهداف البحث والدراسة، وفي هذه الدراسة تم التصنيف وتحديد الفئات كما يلي:

**تحديد فئات التحليل وتعريفاتها الإجرائية:** يقصد بالتعريفات الإجرائية تحويل المفهوم أو الفكرة النظرية المجردة والواردة في استمارة تحليل المضمون إلى مفهوم إجرائي يمكن عده وقياسه بشكل عملي أثناء عملية تحليل المحتوى المدروس، وقسم هذا الدليل إلى قسمين رئيسيين وفقا للفئات الرئيسية للتحليل وهما:

**فئات الشكل**: (وصف وقياس المحتوى الظاهر)، وهي الفئات التي تهتم بالإجابة على السؤال كيف قدم المحتوى المدروس؟

**فئة المساحة:** أو حجم المادة الصحفية، من خلال هذه الفئة يتم معرفة الحيز الذي خصصته جريدة "الشعب" لمعالجة أحداث الحراك الشعبي، والمقصود بها في هذه الدراسة قياس المساحة المخصصة للمواد الخبرية المنشورة حول هذه الأحداث ويتم قياسها بالسنتمتر مربع (سم$^2$)، ومن خلال هذه الفئة يمكن الاستدلال على مدى اهتمام الجريدة بمعالجة هذه الأحداث من خلال ما تفرده من مساحة لهذا الموضوع، وفئة المساحة شملت في هذه الدراسة القياس الكمي لكل من:

1. المساحة المطبوعة الكلية للجريدة.
2. مساحة المواد الخبرية المخصصة لمعالجة أحداث الحراك (المواد الخبرية محل التحليل والدراسة).
3. المساحة المخصصة للصور المرافقة للمواد الخبرية المنشورة حول هذه الأحداث.

**فئة الأنواع الصحفية:** (الأجناس الصحفية) توضح هذه الفئة النوع الصحفي، أو الشكل التحريري المستخدم في معالجة أحداث الحراك الشعبي، والأنواع الصحفية هي أشكال وصيغ يقدم من خلالها الخبر الصحفي، تسعى حسب نوعها إلى تقديم وتحليل وتفسير الأحداث والأخبار هدفها إيصال رسائل محددة إلى القارئ، وتوجد أكثر من طريقة لتصنيف الأنواع الصحفية، وفي هذه الدراسة تقسيم هذه الفئة إلى:( خبر، تقرير، مقال افتتاحي، مقال صحفي، ريبورتاج، عمود، تحقيق، كاريكاتير).

**فئة العناصر التيبوغرافية:**(العوامل الفنية)، وقسمت هذه الفئة إلى فئات فرعية هي:

**1. فئة العناوين**: ويقصد بها العناوين المصاحبة للمادة الخبرية المنشورة حول أحداث الحراك في جريدة "الشعب"، وتمثل هذه الفئة الكيفية التي قدمت بها العناوين الرئيسية والفرعية من حيث نوع، تم تقسيم هذه الفئة إلى مؤشرات فرعية هي: (عنوان إشارة، عنوان رئيسي، عنوان فرعي، عنوان فقرة)

**2. فئة الصورة الصحفية:** ويقصد بها الصوّر المصاحبة للمواد الخبرية المنشورة حول أحداث الحراك في جريدة "الشعب" وتم تصنيف فئة الصورة إلى:

1) صورة صحفية موقعة (تحمل اسم المصور، أو المصدر الذي أخذت منه).
2) صورة صحفية دون توقيع (لا تحمل اسم، أو مصدر الصورة).
3) صورة صحفية مع التعليق (تحمل شرح أو تفاصيل عنما تحمله الصورة).
4) صورة صحفية دون تعليق (لا يصاحبها أي شرح لما تحمله).
5) دون صورة.

**فئات المضمون:** وهي مجموعة الفئات التي تصنف المعاني والأفكار الكامنة في المحتوى، وهي الفئات التي تهتم بالإجابة على السؤال ماذا قيل؟ وقد تم تقسيم هذه الفئة إلى فئات رئيسة وفئات فرعية تتفرع من كل فئة مؤشرات فرعية هي:

**فئة الموضوعية:** طبقا للتوجه الحديث لتعريف الموضوعية في العمل الإعلامي، الذي يعطيها طابعا ملموسا يمكن عده وقياسه من خلال الالتزامات الإجرائية التي تفرض على العاملين في الصحافة، تم تبني تعريف الموضوعية الإجرائية Procedural objectivity في هذه الدراسة للاستدلال على مدى موضوعية المعالجة الصحفية لأحداث الحراك الشعبي في الجزائر في صحيفة "الشعب"، والمقصود بالموضوعية الإجرائية ، ذلك الكل المركب من، الحياد، وتوازن في عرض الآراء والقضايا، الدقة، صدق المضمون المقدم، إسناد المعلومات والأقوال الواردة إلى مصادرها، النزاهة.. حيث يتم الحكم على موضوعية المعالجة الصحفية من عدمها، بمدى التزام الصحفيون بهذه الالتزامات الإجرائية أثناء المعالجة.

وقد تم تقسيم هذه الفئة إلى فئات رئيسية وأخرى فرعية هي:

**فئة الحياد:** ونعني به المفهوم الذي يشير إلى تبني الجريدة اتجاها محايدا غير منحاز في عملية نقل الأحداث، وأن لا يشعر القارئ بوجود المحرر الصحفي في الخبر، عدم التدخل والمشاركة بالرأي وفصل الذات الإنسانية تماما عن الأحداث التي تتم معالجتها، ولقياس هذه الفئة تم تقسيمها إلى مؤشرات فرعية هي:

**التعامل مع الأخبار بفصل الرأي عن الخبر:** ونعني به خلو الأخبار من الآراء الشخصية والالتزام بالإجابة عن الأسئلة الخبرية الستة فقط.

**التعامل مع الأخبار بالوقوف بمسافة واحدة:** أي نقل الخبر كما هو دون تزويق أو تشويه للخبر لا بتهويل، ولا بالتهوين.

**التعامل مع الأخبار بعيدا عن الذهنيات والأحكام مسبقة:** وتعني التجرد التام من أي توجه ديني أو سياسي أو أيديولوجي أو حكم مسبق يمكن له أن يؤثر على موضوعية المعالجة.

**فئة التوازن:** ونقصد بها الاعتدال في طرح القضايا، وإعطاء الأطراف المختلفة والفاعلة في الحدث فرصا متساوية للتعبير عن وجهات نظرها في الحدث موضوع المعالجة، والتوازن عنصر مهم جدا من عناصر الحياد، بحيث لا يجب أن ينحاز الصحفي إلى طرف من أطراف النزاع الفكري، أو الأطراف الفاعلة في الحدث محل المعالجة، ولقياس هذه الفئة تم تقسيمها إلى مؤشرات فرعية هي:

**التوازن في عرض وجهات النظر:** ونعني به التوازن في عرض الرأي، والرأي الأخر أي إعطاء كل رأي من الآراء حقه الكامل في التعبير عن وجهة نظره، وتم تقسيم هذه الفئة إلى:

(وجهات النظر المؤيدة للحراك، وجهات النظر الرافضة للحراك).

**فئة الدقة:** ويقصد بها التحديد الدقيق لحيثيات الأحداث والمعلومات الواردة في المواد الخبرية المنشورة حول أحداث الحراك في جريدة "الشعب"، حتى لا يكون الخبر محل جدل أو مثيرا للتأويل والتفسير، لقياس هذه الفئة تم تقسيمها إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية هي:

**دقة الأسماء:** كتابة الأسماء الواردة في الخبر بشكل صحيح ودقيق حتى لا يكون هناك أي التباس أو تشابه في الأسماء قد يؤدي إلى وقوع خطا في الأسماء.

**دقة التواريخ:** تحديد تاريخ الوقائع بدقة إن أمكن باليوم والشهر والسنة.

**دقة الأرقام:** كتابة الأرقام والنسب أو الإحصائيات المتضمنة في الخبر بشكل صحيح ويقيني غير تقريبي.

**دقة الصفات:** ونعني به الإنصاف في استخدام الصفات بحيث لا نعطي صفات أكبر أو اقل من المعنى المقصود، فالمبالغة في إطلاق الصفات المثيرة المبالغ فيها من شأنه قلب الحقائق إما بتضخيم أو التقليل مما يؤثر على موضوعية المعالجة.

**فئة صدق المضمون:** صدق الخبر من أهم المعايير والقيم المهنية، وهو الأساس الذي يبنى عليه الخبر، ونعني بالصدق المضمون في هذه الدراسة أن تكون المعلومات الواردة في المواد الخبرية المنشورة حول أحداث الحراك في جريدة "الشعب" صادقة غير كاذبة، دقيقة ومؤكدة، وقياس مستوى مصداقية وصدق المضمون يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المؤشرات الدالة، ولقياس هذه الفئة تم تقسيمها إلى مؤشرات فرعية هي:

**وقائع مؤكدة من مصادرها الأصلية:** ونعني بها موثوقية المصدر بحيث يكون مذكور وبوضوح في المادة الخبرية.

**ارتكاز الخبر على حقائق ثابتة بالأدلة:** ونعني به تقديم أخبار صحيحة ترتكز على معطيات ومعلومات صحيحة يمكن التأكد منها سواء من المصادر أو الأشخاص الفاعلين في الحدث.

**نشر الحقائق بأبعادها السلبية والإيجابية:** والمقصود بها ذكر الوقائع والأحداث كما وقعت بالفعل سواء من طرف النظام أو من طرف الشعب.

**فئة المسؤولية الأخلاقية:** ونعني بها الفئة التي توضح مدى اهتمام جريدة "الشعب" بأبعاد المسؤولية الأخلاقية، وهل فعلا عملت على تقديم إطار اجتماعي وأخلاقي في معالجتها للأحداث؟، وذلك من خلال التركيز على البعد الثالث لنظرية المسؤولية الاجتماعية ، ولقياس هذه الفئة تم تقسيمها إلى:

أخبار تراعي الأخلاقيات العامة والخاصة.

أخبار تحترم وتراعي خصوصيات الأفراد.

أخبار غير مضللة ولا محرضة على العنف.

أخبار لا تلحق الضرر بالآخرين (الضرر المادي، والمعنوي)

**تحديد وحدات التحليل:**

وهي وحدات تستخدم للعد والقياس، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على وحدة الفكرة للتحليل بالاعتماد على وحدة السياق وهي من أكثر الوحدات شيوعا واستخداما في الدراسات الاعلامية، كونها الوحدة التي تحكم تناول الوحدات الأخرى (**الكلمة، الجملة، الفقرة، الموضوع**)، حيث يتم بنائها بدقة لتخدم المعنى الذي يهدف الكاتب الى توصيله[1]، وعلى هذا الأساس وانطلاقا من وحدة الفكرة في التحليل كان استخدام باقي الوحدات حسب الفئة المدروسة.

[1] عبد الحميد محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 2010، ص139.

**نتائج الدراسة**

**جدول رقم (2)يوضح مساحة وعدد كل من (المواد الخبرية، الصور والعناوين) المصاحبة للمواد الخبرية المنشورة في جريدة "الشعب"**

| العدد/ المساحة سم$^2$ | |
|---|---|
| **المساحة المطبوعة الكلية** | **278400** |
| **مساحة المواد الخبرية المخصصة للمعالجة** | **17128** |
| **مساحة الصور** | **2364** |
| **عدد المواد الخبرية** | **114** |
| **عدد الصور** | **31** |
| **عدد العناوين/رئيسية/ فرعية** | **167** |

**المصدر: من إعداد الباحثة (حساب المساحة بالسنتمتر مربع)**

يوضح الجدول أعلاه حجم المساحة المطبوعة الكلية، وحجم مساحة المواد الخبرية التي أفردتها جريدة "الشعب" لمعالجة أحداث الحراك الشعبي في الجزائر، كما يوضّح عدد كل من المواد الخبرية التي تمت من خلالها معالجة هذه الأحداث، وعدد الصور والعناوين المرافقة للمواد الخبرية محل التحليل والدراسة.

ومن خلال القراءة الكمية لنتائج هذا الجدول يتضح أن جريدة "الشعب" أولت نوع من الاهتمام بمعالجة أحداث هذا الحراك حيث انعكست هذه الأحداث على شكل أخبار بلغ عددها (114) خبر صحفي خصصت لها الجريدة مساحة قدرت ب (278400 سم$^2$)، كما خصصت الجريدة مساحة لنشر صور مرافقة للأخبار حول أحداث هذا الحراك قدرت هذه المساحة ب (2364 سم$^2$) ل (31) صورة، أما العناوين سوءا الرئيسية بما فيها عنوان المانشيت والعناوين الفرعية بلغ عددها (16) عنوانا صحفيا.

**جدول رقم (3)**

**يوضح الأنواع الصحفية التي استخدمتها جريدة" الشعب" لمعالجة أحداث الحراك الشعبي**

| النوع الصحفي | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| خبر | 65 | 57.01 |
| تقرير | 7 | 6.14 |
| مقال افتتاحي | / | 00 |
| مقال صحفي | 11 | 9.65 |
| ربورتاج | / | 00 |
| عمود | / | 00 |
| تحقيق | / | 00 |
| حديث | 28 | 24.56 |
| كاريكاتير | 3 | 2.64 |
| المجموع | 114 | 100 |

**المصدر: من إعداد الباحثة تضمن نتائج تحليل فئة الأنواع الصحفية المستخدمة في المعالجة لتقديم مؤشرات كمية لها دلالات كيفية.**

من خلال القراءة الكمية لنتائج الجدول أعلاه يتضح أن القالب الصحفي الغالب في هذه المعالجة تمثل في الخبر الصحفي بنسبة (57.01%) بواقع (65) خبر صحفي وهذا شيء طبيعي كون الصحيفة إخبارية بالدرجة الأولى وهذا ما جعل القالب المهيمن في هذه التغطية هو "**القالب الخبري**" الذي اعتمد على الخبر البسيط في تقديم أخبار الحراك الشعبي وتداعياته والذي يقوم على وصف واقعة واحدة، أما عن البناء المتبع في صياغة الخبر فقد استخدمت الصحيفة محل الدراسة قالب الهرم المقلوب حيث يتيح للقارئ إمكانية الاكتفاء بقراءة مقدمة الخبر. كما أن معظم الأخبار كانت قائمة على أسلوب سرد الأحداث، وهذا ما جعل الخبر الصحفي يكون في المقدمة لأنه يتماشى مع طبيعة أي مؤسسة إعلامية هدفها الأول والأخير نقل ومعالجة ما يستجد من أحداث وأخبار يومية.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في العدد في العدد 17966 ليوم 08 جوان 2019 حيث خصصت الجريدة الصفحة 05 لأخبار الحراك الشعبي في بعض ولايات الوطن ترأس هذه الأخبار أعلى الصفحة من جهة اليمين خبر الحراك في الجزائر العاصمة من إمضاء خالدة تركي جاء بعنوان " رفعت شعار "الجيش الشعب خاوة خاوة".." مسيرات عبر الوطن تجدد تمسكها برحيل رموز النظام ومحاسبة المتورطين في الفساد" جاء في مقدمة الخبر ما يلي: " خرج مئات المتظاهرين أمس في مسيرة سلمية بعد شهر رمضان وهي الجمعة 16 من عمر الحراك الشعبي الذي تواصل إلى غاية ساحة البريد المركزي للرد على خطاب رئيس الدولة عبد القادر بن صالح

الذي أكد فيه على الحوار...مرديين شعارات تعدوا إلى تغيير رموز النظام وتحقيق مطالب الشعب..": كما تضمنت الصفحة أخبار عن الحراك في المسيلة من إمضاء "عامر نجاح"، وفي تلمسان من إمضاء "بكاي عمر"، وفي سطيف من إمضاء " نور الدين بوطغان"، وفي برج بوعريريج من إمضاء "حبيبة بن يوسف"، وفي باتنة من إمضاء "حمزة لمواشي"، وفي البويرة من إمضاء "شايب رمضان"، وفي بجاية من إمضاء " بن النوي توهامي"، وفي سكيكدة من إمضاء " خالد العيفة.

في الترتيب الثاني جاء الحديث الصحفي أو المقابلة الصحفية في الترتيب الثاني بنسبة (24.56%) بواقع (28) حديث صحفي، من الأمثلة على ذلك ما ورد في العدد 18026 ليوم 19 أوت 2019 على الصفحة 04: زغماتي: " القضاء لن يتوقف عن محاربة الفساد واسترجاع هيبة الدولة" حاوره " نور الدين العربي"، كما ورد بنفس العدد الصفحة 05 " "كريم يونس": نريد إخراج الجزائر من الأزمة ومن يرفض الله يسهل عليه" حاوره "جلال بوطي" كما ورد بنفس الصفحة حديث صحفي مع ناصر حمادوش القيادي في حركة مجتمع السلم حاوره " جلال بوطي". وما ورد في العدد 17925 ليوم الأربعاء 17 افريل 2019 على الصفحة 05 حوار مع نور الدين لعراجي استاذ العلوم السياسية الذي أكد على ضرورة التحلي باليقظة ضد المتربصين بامن الوطن" حاورته "صونيا طبة".

في الترتيب الثالث جاء المقال الصحفي بنسبة (9.65%) بواقع (11) مقال صحفي من الأمثلة على ذلك ما ورد في العدد 17925 ليوم الأربعاء 17 افريل 2019 على الصفحة 04 مقال من إمضاء " أمين بالعمري" تحت عنوان " تأسيس أم تصفية حسابات تاريخية؟"، كما ورد بنفس العدد على الصفحة 05 مقال من إمضاء " سعيد بن عياد" تحت عنوان " أحكموا بالعدل.. حراك القاضي"، وما ورد في العدد 17960 ليوم السبت 08 جوان 2019 على الصفحة 04 مقال من إمضاء "فريال بوشوشة" تحت عنوان " هل بجد نداء لن صالح إلى الحوار وتغلب الحكمة الاستجابة من الطبقة السياسية؟".

في الترتيب الرابع جاء التقرير الصحفي بنسبة (6.14%) بواقع (7) تقارير صحفية، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في في العدد 17927 ليوم 17 أفريل 2019 على الصفحة 09 من إمضاء " آسيا مني" وتصوير محمد آيت قاسي" تحت عنوان " رفعوا شعارات تطالب بالتغيير الجذري" " الطلبة في مسيرات سلمية بالعاصمة " وجاء في مقدمة التقرير ما يلي " دعا طلبة الجزائر أمس في خرجتهم المطالبة بالتغير الجذري في السلطة عبر شوارع الجزائر الوسط، بإشراكهم في المسار الانتخابي القادم من خلال الوقوف على صناديق الاقتراع بضمان نزاهة العملية الديمقراطية ومنع التزوير...".

في الترتيب الخامس والأخير جاء الكاريكاتير بنسبة (2.64%) بواقع(3) رسوم كاريكاتيرية حملت كلها توقيع "عنتر" وكان ذلك في العدد 17955 ليوم 23 ماي 2019 وهو رسم ليد تحمل مطرقة تحاول نزع مسمار من الأرض كتب على سطح المسمار "الفساد"، كما ورد رسم آخر في العدد 17966 ليوم 08 جوان 2019 لثلاثة أشخاص يحاولون رفع العلم الجزائري وكأنه كان في الأرض، ورسم ثالث كان في العدد 18026 ليوم 19 أوت 2019 رسم لشخص زغماتي يجلس على مكتب ويطرق بالمطرقة والخفافيش تتطاير وخيوط العنكبوت على المكتب كتب على الصورة "زغماتي: نريد استرجاع هيبة الدولة بالتصدي للفساد".

**جدول رقم (4)**

**يوضح العناوين المصاحبة للمواد الخبرية المنشورة في جريدة "الشعب" حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر**

| فئة العناوين | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| عنوان إشارة | 9 | 5.39 |
| عنوان رئيس+مانشيت | 141 | 84.43 |
| عنوان فرعي | 11 | 6.59 |
| عنوان فقرة | 6 | 3.59 |
| المجموع | 167 | 100 |

**المصدر: من إعداد الباحثة تضمن نتائج تحليل فئة العناوين المصاحبة للمواد الخبرية محل الدراسة لتقديم مؤشرات كمية لها دلالات كيفية.**

أظهرت بيانات الجدول أعلاه، والمتضمن لنتائج تحليل فئة العناوين المصاحبة للمواد الخبرية في صحيفة "الشعب" تفوّق استخدام العناوين الرئيسة بنسبة بلغت (84.43%) بواقع (141) عنوانًا رئيسيًا، تلتها العناوين الفرعية في الترتيب الثاني بنسبة بلغت (6.59%) بواقع (6) عناوين فرعية، في الترتيب الثالث جاءت العناوين الإشارة بنسبة بلغت (5.39%) بواقع (9) عناوين، في الترتيب الرابع والأخير جاءت عناوين الفقرات بنسبة بلغت (3.59%) بواقع (6) عناوين.

وفقا للجدول أعلاه والمتضمن لنتائج فئة العناوين (ضمن فئة العناصر التيبوغرافية) في صحيفة "الشعب" تبين أن العناوين الرئيسة احتلت الترتيب الأول، وهذا شيء طبيعي كون الأخبار المنشورة حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر رافقتها كلها عناوين رئيسة بالإضافة إلى الإشارة إلى هذه الأخبار في الصفحات الأولى لبعض الأعداد حيث وردت بصيغة (المانشيت) المكتوب بالبنط العريض.

والعنوان الرئيس هو من أهم العناوين وأبرزها كونه يحمل أهم ما يتصل به المضمون التحريري للخبر وأبرز جوانبه[1]، وصحيفة "الشعب" استخدمت العناوين الرئيسة بصيغة المانشيت على صفحاتها الأولى في كثير من الأعداد، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في العدد 17966 ليوم السبت 08 جوان 2019 على الصفحة الأولى وبالبنط العريض على امتداد الصفحة العنوان التالي : " **مسيرات عبر الوطن تجدد تمسكها برحيل رموز النظام ومحاسبة المتورطين في الفساد** "، و نفس العنوان رافق متن الخبر الذي أدرج على الصفحة 05، في مثال آخر ما ورد في العدد 18026 ليوم الاثنين 19 أوت 2019 على الصفحة الأولى: " **بعد ما نجح الجيش في الحفاظ على أمن واستقرار البلد" " بن عامر: مغالطات إعلامية لضرب سلمية الحراك الشعبي"** ، كما أعادت إدراج نفس العنوان مع متن الخبر الذي أدرج على الصفحة 05.

أما فيما يخص استخدام باقي العناوين فقط كان بنسب قليلة ومتفاوتة لان الصحيفة ركزت بشكل أساسي على توظيف العناوين الرئيسة، ومن الأمثلة على توظيف باقي العناوين ما ورد في العدد 18026 ليوم الاثنين 19 أوت 2019 على الصفحة 04:

[1] الحتو سليمان، مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص134.

"**زغماتي**": (عنوان إشارة)، " **سنعمل على استرجاع كل الأموال والممتلكات المنهوبة** " (عنوان رئيس)، ولقد جاء متن الخبر مقسما إلى فقرات كل فقرة حملت عنوان يعكس محتواها.

**جدول رقم (5)**

**يوضح الصور المصاحبة للمواد الخبرية في جريدة "الشعب" حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر**

| فئة الصور | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| صورة موقعة | 5 | 3.57 |
| صورة دون توقيع | 26 | 18.57 |
| صورة مع تعليق | / | 00 |
| صورة دون تعليق | 26 | 18.57 |
| دون صورة | 83 | 59.29 |
| المجموع | 140 | 100 |

**المصدر: من إعداد الباحثة تضمن نتائج تحليل فئة الصور المصاحبة للمواد الخبرية لتقديم مؤشرات كمية لها دلالات كيفية.**

أظهرت بيانات الجدول رقم(5)، والمتضمن لنتائج تحليل فئة الصور المصاحبة للمواد الخبرية المنشورة في صحيفة الدراسة، أن معظمها لم تصاحبها صور صحفية حيث بلغت نسبة المواد الخبرية دون صورة (59.29%) بواقع (83) مادة خبرية دون صورة، فيما جاءت الصور دون توقيع، وصور دون تعليق في الترتيب الثاني بنفس النسبة (18.57%)، فيما جاءت الصور التي تحمل توقيعا في الترتيب الأخير بنسبة (3.57%) بواقع (5) صور تحمل اسم المصور وهي نسبة ضئيلة جدا تعكس عدم اهتمام الصحيفة بعنصر الصورة وهذا ما يعاب على جريدة عايشت وتعايش هذا الحراك ومن المفروض أن عنصر الصورة يكون حاضر، كون الصورة الصحفية أحد أركان اللغة غير اللفظية، فالصورة تشكل ما يسمى بالفنون غير التحريرية للصحافة إلى جانب ما يسمى بفنون التحرير الصحفي المعروفة، فهي اللفظة الثابتة المعبرة عن حالة ما أو حدث ما أو قضية ما تهم الجمهور، وهي رمز اتصالي أساسي تعتمد عليه الصحف في صياغة رسائلها الاتصالية التي تتفق وخصائص جمهور المتلقين، فهي لا تعتمد فقط على الرموز اللفظية ولكنها تعتمد أيضا على رموز أخرى غير لفظية لتأكيد المعنى والأفكار التي تعكسها الرموز اللفظية، أو تنفرد بنقل معان أفكار مستقلة في رسائل خاصة بها.

لا يقف دورها عند وظيفة جذب انتباه القارئ أو إثارة اهتمامه، ولكن تتم قراءة الرموز التي تتكون منها الصورة وما تحمله من أفكار ومعان، أو ما يجسد أبعادا مضافة، أو يركز على شخصيات ووقائع معيّنة وغيرها من الوظائف الاتصالية[1]، إلا أن الصحيفة لم تولي اهتمام بهذا العنصر، حيث وظفت (31) صورة صحفية معظمها صور لشخصيات حاورتها الجريدة، أما صور الحراك فكانت فقط ثلاث صور أدرجت في العدد 17966 ليوم الاثنين 08 جوان 2019 وهي صورة بعدسة "فواز بوطارن" على

[1] عبد الحميد محمد و السيد بهنسي، تأثيرات الصورة الصحفية، عالم الكتب نشر وتوزيع وطباعة، القاهرة، 2004، ص26.

الصفحة 05، وصورة في العدد 17925 ليوم الأربعاء 17 افريل 2019 أخذت بعدسة " محمد آيت قاسي"، وصورة أخرى بعدسة "فواز بوطارن" بنفس العدد على الصفحة 04.

**جدول رقم (6)**

**يوضح درجة الحياد في معالجة أحداث الحراك الشعبي في صحيفة "الشعب"**

| فئة الحياد | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| التعامل مع الأخبار بفصل الرأي عن الخبر | 252 | 28.70 |
| التعامل مع الأخبار بالوقوف بمسافة واحدة | 293 | 33.37 |
| التعامل مع الأخبار بعيدا عن الذهنيات والأحكام المسبقة | 333 | 37.93 |
| المجموع | 878 | 100 |

**المصدر: من إعداد الباحثة تضمن نتائج تحليل فئة الحياد في معالجة أحداث الحراك لتقديم مؤشرات كمية لها دلالات كيفية.**

أظهرت بيانات الجدول رقم (6) والمتضمن لنتائج رصد وتحليل فئة الحياد في المعالجة الصحفية لأحداث الحراك الشعبي لصحيفة الدراسة أن إجمالي الأفكار المحايدة بلغ 878 فكرة محايدة، احتل من خلالها التعامل مع الأخبار بعيدا عن الذهنيات والأحكام المسبقة الترتيب الأول وذلك بنسبة (37.93%) بواقع (333) تكرارا، ثم جاء التعامل مع الأخبار بالوقوف بمسافة واحدة في الترتيب الثاني بنسبة قدرها (33.37%) بواقع (293) تكرارا، ثم جاء التجرد وفصل الرأي عن الخبر الترتيب الثالث والأخير بنسبة (28.70%) بواقع (252) تكرارا.

بعد عملية تحليل المواد الخبرية المشكلة لعينة الدراسة والبالغة إجمالا 114مادة خبرية، وكون الباحثتان استخدمتا وحدة الفكرة لتحليل فئة الموضوعية بعناصرها كان من الضروري حصر عدد الأفكار الواردة حتى تسهل عملية التحليل، ولأن المادة الخبرية الواحدة تحمل أكثر من فكرة واحدة، بلغ عدد الأفكار الواردة ضمن المواد الخبرية في صحيفة "الشعب" 878 فكرة.

وكما هو موضح في بيانات الجدول رقم(6) يتضح أن هناك تقارب كبير في النتائج المتوصل إليها فيما يخص فئة الحياد والذي كان الهدف منها في هذه الدراسة معرفة مدى حيادية المعالجة للأحداث الحراك ومعرفة درجة عدم انحيازها لطرف من أطراف الصراع في هذه الأحداث، وكما هو معروف في العمل الإعلامي أن الغاية الأساسية من الحياد وعدم التحيز في معالجة ونقل الوقائع والأحداث و تنوير الرأي العام بأخبار واقعية وأحداث مجردة من أي توجهات أو أراء شخصية، كون الحقائق والمعلومات هي العامل الأساسي في تشكيل الآراء والمواقف حيال القضايا المعروضة تشكيلا سليما، لذلك كان للحياد أو الحيادية في العمل الإعلامي

الأهمية القصوى في موضوعية المعالجة، لهذا نجد أن أغلب المختصين في العمل الصحفي والإعلامي عموما في تعريفهم للموضوعية يختزلونها في الحيادية وعدم التحيز في نقل الأخبار.

وقد كشفت نتائج تحليل فئة الحياد بعناصرها الثلاثة توافق في النسب المتحصل عليها بعد عملية التحليل، وهذا دليل على أن الجريدة كانت حذرة جدا في تعاملها مع الأخبار وطرح المواضيع وتجنب عدم الانحياز إلى طرف معين في طرحها ومعالجتها لأحداث الحراك، حيث نلاحظ أن مؤشر (الحياد بالتعامل مع الأخبار بعيدا عن الذهنيات والأحكام المسبقة) جاء في الترتيب الأول، وجاء مؤشر التعامل مع الأخبار بالوقوف بمسافة واحدة في الترتيب الثاني، وجاء مؤشر الحياد بالتجرد بفصل الرأي عن الخبر الترتيب الثالث بنسب متقاربة نوعا ما.

ومن الأمثلة على ما ورد في العدد 17966 ليوم الاثنين 08 جوان 2019 على الصفحة 05: " خرج سكان عاصمة الحضنة المسيلة مساء أمس الجمعة السادسة عشر على التوالي للمطالبة برحيل رموز النظام السابق انطلاقا من مسجد النصر وصولا إلى مقر الولاية...مرددين شعارات تطالب برحيل الحكومة الحالية ورفض الحوار مع بقايا النظام..."، كما ورد نفس العدد ونفس الصفحة: " خرج السكيكديون أمس في مسيرة الجمعة السادسة عشر كباقي الولايات رغم درجة الحرارة المرتفعة، حيث تواصل الحراك باتخاذ نفس المسار وبشعاراته المعتادة التي اتفقت على المطالبة برحيل الباءات.." وما نلاحظه أن الصحيفة كانت معتدلة ومحايدة في طرحها ونقلها للأحداث في الكثير من المواد الخبرية.

**جدول رقم (7)**

**يوضح درجة التوازن في عرض وجهات النظر المطروحة في جريدة "الشعب"**

| فئة التوازن | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **وجهات النظر المؤيدة للحراك** | **42** | **100** |
| **وجهات النظر الرافضة للحراك** | / | **00** |
| **المجموع** | **42** | **100** |

**المصدر: من إعداد الباحثة تضمن نتائج تحليل فئة التوازن في عرض وجهات النظر لتقديم مؤشرات كمية لها دلالات كيفية.**

أظهرت بيانات الجدول أعلاه، والمتضمن لنتائج تحليل فئة التوازن في عرض وجهات النظر في جريدة الشعب أن وجهات النظر المؤيدة للحراك احتلت الترتيب الأول بنسبة بلغت (100%) بواقع 42 مادة خبرية، فيما أظهرت نفس البيانات انعدام وجهات النظر الرافضة للحراك، حيث انعكس ذلك جليا في أنواع الرأي والمقابلات الصحفية ورسوم الكاريكاتورية، حيث بدت الجريدة حريصة جدا في عدم عرض الآراء المعارضة لهذا الحراك.

**جدول رقم (8)**

**يوضح درجة الدقة في معالجة أحداث الحراك الشعبي في جريدة "الشعب"**

| فئة الدقة | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| دقة الأسماء | 259 | 57.30 |
| دقة التواريخ | / | 00 |
| دقة الأرقام | / | 00 |
| دقة الصفات | 193 | 42.70 |
| المجموع | 452 | 100 |

**المصدر: من إعداد الباحثة تضمن نتائج تحليل فئة الدقة في معالجة أحداث الحراك لتقديم مؤشرات كمية لها دلالات كيفية.**

تشير البيانات الكمية الموضحة في الجدول أعلاه والمتضمنة لنتائج تحليل فئة الدقة ضمن فئة الموضوعية، تفوق دقة الأسماء وذلك بنسبة قدرها (57.30%) بواقع (259) تكرارا، ثم دقة الصفات في الترتيب الثاني بنسبة قدرها( 42.70%) بواقع (193) تكرارا، فيما لم تكن التواريخ والأرقام المنشورة دقيقة في هذه المعالجة، وهذا يعكس عدم اهتمام الصحيفة بهذه القاعدة المهمة من قواعد الكتابة الفعالّة، كون القواعد الأساسية للكتابة الصحفية الفعالّة والناجحة لا تختلف باختلاف نوع الكتابة ولا باختلاف الغرض منها، لأن هدف الكتابة أساسا هو الاتصال بفعالية وهذه الكتابات محكومة بقواعد وضوابط محددة تتحكم في عملية بنائها وتكوينها لتخرج بالشكل الذي يوفر لها صفة الدقة، وبالتالي صدق المضمون وموضوعيته[1]، لأن موضوعية العمل الصحفي والإعلامي تحتم على القائم بالاتصال أن يتحرى الصدق في كل ما يقدمه من معلومات، فالشخص المتلقي لا يحترم من يقدم له معلومات كاذبة لذلك على القائم بالاتصال أن يبذل مجهودا كبيرا من أجل التحقق من الوثائق التي تقع تحت يده.

وجريدة "الشعب" لم تكن دقيقة في إيراد تواريخ الأحداث، حيث كانت المعالجة منصبة أساسا على **التغطية الضبابية** في جل المواد الخبرية المنشورة من أمثلتها ما ورد في نسخة العدد 17955 ليوم السبت 08 جوان 2019: "دعت حركة مجتمع السلم **أمس** إلى انتخابات حرة ونزيهة..."، كما ورد بنفس العدد: " وجه رئيس الدولة عبد القادر بن صالح **مساء أمس** أول خطاب للأمة.." ، كما لم تكن دقيقة في إيراد الأرقام واكتفت الجريدة بالأرقام التقريبية من الأمثلة على ذلك ما ورد في نفس العدد: " جدد سكان عاصمة الأوراس الموعد مع المسيرات الشعبية الرافضة لكل رموز النظام حيث شهدت شوارع الولاية ومدنها الكبرى خروج **آلاف** من المواطنين من مختلف الفئات.."، كما ورد بنفس العدد: " في الجمعة 16 خرج أمس **آلاف** المواطنين بالبويرة.." ، في مثال آخر: " خرج سكان سطيف أمس في مسيرة شارك فيها **آلاف** المواطنين.."، مثال آخر: " خرج أمس **عشرات الآلاف** من المتظاهرون في مسيرة حاشدة ببجاية..".

[1] حجاب محمد منير، مهارات الاتصال للإعلاميين والتربويين والدعاة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص257.

أما فيما يخص دقة الأسماء والصفات حرصت الجريدة على ذكر أسماء الأشخاص الفاعلين في الأحداث كاملة، وهذا ما يجنب إمكانية وقوع القارئ في الخطأ في كثير من المواد الخبرية المنشورة، فمبدأ الدقة في نقل المعلومات مرتبط بالصدق الإعلامي ومبدأ الإنصاف اللذان يقتضيان نقل الخبر نقلا صحيحا وتسجيل المعلومات المتصلة به تسجيلا صحيحا ودقيقا، كون الخبر الصحفي أساس تصرفات الحكومات والأفراد والهيئات، والشعوب فضلا عن انه من أهم مصادر التاريخ في نهاية الأمر، وفي ذلك إلزام لوسائل الإعلام كافة بما فيها الصحافة المكتوبة بتحري الصدق والدقة في نقل حيثيات الخبر ذاته[1] وجريدة "الشعب" حققت مبدأ الدقة في الأسماء في كثير من المواد الخبرية من أمثلتها ما ورد في نسخة العدد 18026 ليوم الاثنين 19 أوت 2019 على الصفحة 04:" كريم يونس: أشاد بدور المشاركة في الحوار.."، في نفس العدد ونفس الصفحة: " اعترف وزير العدل حافظ الأختام **بلقاسم زغماتي** أمس.."، في مثال آخر ورد بنسخة العدد 17955 ليوم الخميس 23 ماي 2019 على ال صفحة03: " شدد الدبلوماسي والوزير السابق **عبد العزيز رحابي** على أن الخروج من الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد تستلزم إيجاد حلول..".

مؤشر دقة الصفات جاء في الترتيب الثاني، ودقة الصفات نعني بها مدى التزام الصحف بالصفات الواردة في المعالجة بحيث لا تعطي الصحيفة صفات أكبر لا أقل من المعنى المقصود، وجريدة "الشعب" لم تبالغ في وصفها للأحداث ولا للأشخاص والأمثلة التي سبق ذكرها في تحليل الفئات السابقة تدل على ذلك.

**جدول رقم (9)**

**يوضح درجة صدق المضمون المنشور في جريدة "الشعب"**

| فئة صدق المضمون | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| وقائع مؤكدة من مصادرها الأصلية | 54 | 46.15 |
| ارتكاز الخبر على حقائق ثابتة بالأدلة | 54 | 46.15 |
| نشر الحقائق بأبعادها السلبية والإيجابية | 9 | 7.70 |
| المجموع | 117 | 100 |

**المصدر: من إعداد الباحثة تضمن نتائج تحليل فئة صدق المضمون في معالجة أحداث الحراك لتقديم مؤشرات كمية لها دلالات كيفية.**

أظهرت بيانات الجدول أعلاه أن المعلومات الواردة في جريدة "الشعب" حول أحداث الحراك من مصادرها الأصلية، والمعلومات التي ارتكزت على حقائق ثابتة بالأدلة كانتا بنفس الترتيب، كون النتائج المتحصل عليها متطابقة بنفس النسبة والتي بلغت

[1] الشريف سامي وأيمن منصور ندا، اللغة الإعلامية، المفاهيم والأسس والتطبيقات، نبلاء ناشرون وموزعون و دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص120.

(46.15%)، بواقع 54 فكرة احتوت معلومات صادقة ومثبتة بأقوال وتصريحات مسندة لأصحابها، وهذا شيء طبيعي كون المؤشران مرتبطان ببعضهما البعض، فالوقائع المؤكدة من مصادرها الأصلية نقصد بها موثوقية المصدر بحيث يكون مذكور اسمه بوضوح في المادة الخبرية، أو مصدر موثوق حتى لو لم يتم الإفصاح عن اسمه، ومؤشر ارتكاز الخبر على حقائق ثابتة بالأدلة هي نفسها الأخبار المقدمة والتي يمكن التأكد منها سواء من مصادرها أو الأشخاص الفاعلين في الحدث.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في نسخة العدد 17955 ليوم الأربعاء 17 افريل 2019 على الصفحة 04: " قال الأستاذ زعلاني خلال فتح فضاء للنقاش حول الخطوات الموضوعة للخروج من الأزمة السياسية في الجزائر ... وطالب الشعب الجزائري بالتشجيع بوضع لجنة لحل جميع المشاكل واسترجاع ثقة الشعب.."، مثال آخر بنفس العدد: " أوضح الفريق أحمد قايد صالح أن قرار الجيش الشعبي بخصوص حماية الشعب لا رجعة فيه ولن يحيد عنه ابدا مهما كانت الظروف والأحوال.."

أما المعلومات الواردة في المواد الخبرية بأبعادها السلبية والإيجابية فقد جاءت في الترتيب الثاني لعناصر فئة صدق المضمون في جريدة "الشعب"، بنسبة (7.70%) وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما نظرنا إلى طبيعة الحدث في حد ذاته، والذي يقوم على إطار الصراع بين طرفين الشعب والنظام وبعد عملية التحليل اتضح أن "الشعب" لم تكن متوازنة في عرض الوقائع بين هاذين الطرفين مما أخل بموضوعية المضمون المقدم وجعله يبدو منحاز وغير موضوعي في كثير من المواد الخبرية المقدمة كون الجريدة لم تستضف أي معارض للنظام، وكل من حاورتهم أكدوا على ضرورة الحوار وإيجاد حل للازمة السياسية في أطار دستوري، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في نسخة العدد 17925 على الصفحة05: " أكدت وزارة العدل أمس في بيان لها أن المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تجري في ظروف عادية وان نسبة امتناع القضاة على الإشراف على العملية ضئيلة.."، في مثال أخر ود في نسخة العدد 18026 على الصفحة05: " ..في هذا الصدد أكد كريم يونس أن هناك أطراف رافضة للحوار وهي تسعى حسب رأيه إلى زرع الفتنة وسط الجزائريين وإطالة عمر الأزمة السياسية.."، كما ورد بنفس العدد: " أكد منسق كونفدرالية النقابات الجزائرية "لياس مرابط" أن الاجتماع التشاوري الذي سيضم فعاليات المجتمع المدني والندوة الوطنية للحوار الهدف منها إعداد خارطة طريق توافقية للخروج من الأزمة..

**الجدول رقم (10) يوضح أبعاد المسئولية الأخلاقية في معالجة أحداث الحراك الشعبي في جريدة "الشعب"**

| فئة أبعاد المسوؤلية الأخلاقية | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| أخبار تراعي الأخلاقيات العامة والخاصة | 114 | 25 |
| أخبار تحترم وتراعي خصوصيات الأفراد | 114 | 25 |
| أخبار غير مضللة ولا محرضة على العنف | 114 | 25 |
| أخبار لا تلحق الضرر بالآخرين (مادي، معنوي | 114 | 25 |
| المجموع | 456 | 100 |

**المصدر: من إعداد الباحثة تضمن نتائج تحليل فئة ابعاد المسؤولية الأخلاقية في معالجة أحداث الحراك لتقديم مؤشرات كمية لها دلالات كيفية.**

كما هو موضح في بيانات الجدول (10) والمتضمن لنتائج تحليل فئة أبعاد المسئولية الأخلاقية للمواد الخبرية المنشورة حول معالجة أحداث الحراك الشعبي في جريدة "الشعب"، يتضح التزام الصحيفة بأبعاد المسؤولية الأخلاقية في كل المواد المنشورة حيث سجلت نسبة (25%) في كل بعد بواقع 114 مادة خبرية لكل بعد.

ارتكزت نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة على ثلاث أبعاد أساسية اتصل البعد الأول بوظائف التي ينبغي أن يؤديها الإعلام المعاصر واتصل البعد الثاني بمعايير هذا الأداء، أما البعد الثالث فيتصل بالقيم المهنية التي ينبغي مراعاتها في العمل الإعلامي، وانطلاقا من الوظيفة الإخبارية لصحيفة "الشعب" تم التركيز على بعد معايير الأداء الإعلامي والتي تم صبها في فئة الموضوعية بعناصرها، أما البعد الثالث للنظرية والذي يتصل بالقيم والسلوكيات التي ينبغي مراعاتها من جانب الصحفيين لتحقيق مبادئ المسئولية الاجتماعية والأخلاقية التي تحكم سلوكيات الصحفيين في أداء وظائفهم، وهذا ما تم التركيز حوله في هذه الفئة والتي تم فيها تناول أبعاد المسئولية الأخلاقية للمواد الخبرية المنشورة حول أحداث هذا الحراك.

ومن خلال عملية التحليل اتضح أن الجريدة التزمت أخلاقيا بعدم نشر أي محتوى هابط فيه إشارة واضحة سواء بالألفاظ أو الأفعال حيث أن المعلومات الواردة في الجريدة احترمت الأخلاقيات العامة والخاصة، كما جاءت المواد الخبرية التي لا تحمل أي تحريض صريح على العنف والتضليل، ورغم أن المواد الخبرية المنشورة لم تعرض طرفي الصراع بالتساوي، وفيها نوع من الانحياز لطرف النظام رغم حذر الجريدة في هذا الأمر، إلا أن صفة التحريض المباشرة على العنف والتضليل المقصود لم يسجل في عملية التحليل، وهذا ما نادت به نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة، والتي تقوم على فكرة التوازن بين حرية وسائل الإعلام ومسئوليتها أمام المجتمع، وذلك من خلال وضع معايير مهنية أهمها الموضوعية والصدق والتوازن والدقة والحياد ومن ثم فإنه " يحضر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ما له تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في الحياة الخاصة للأفراد[1] ".

## خاتمة:

تناولت هذه الدراسة مسألة مهما جدا وهي مسألة الموضوعية في العمل الإعلامي والصحفي كونها من القضايا التي برزت مؤخرا كمطلب أساسي وملح للعاملين في مجال الاعلام، فنجاح الوسيلة الاعلامية كيف ما كان نوعها يتوقف على مدى قدرتها على تبليغ الرسالة وعلى مدى التزامها بالمبادئ الأخلاقية، ومدى التزامها بالسعي إلى تحقيق القدر الكافي من النزاهة والموضوعية في الطرح والمعالجة، وانطلاقا من هذا الطرح قامت هذه الدراسة على تحليل عينة من المواد الخبرية المنشورة في جريدة "الشعب" الحكومية، بهدف الكشف والاستدلال عن مدى موضوعية المعالجة لأحداث الحراك الشعبي في الجزائر، بالاعتماد على استمارة تحليل المحتوى في اطار البحوث الوصفية وبالاستعانة بمنهج المسح بالعينة.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود اهتمام من قبل الجريدة بمعالجة هذه الأحداث، وذلك من خلال نتائج التحليل الشكلي للمحتوى، كما كشفت نتائج التحليل في إطار فئات المضمون أن عناصر الموضوعية لم تتوفر جميعها وبدرجة مطلقة، كما اشارت النتائج إلى التزام الجريدة بأبعاد المسؤولية الأخلاقية التي جاءت بها نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة.

[1] عطا رامي وأبو حسن صديق، الإعلام والإرعاب دراسة حالة واستراتيجية مواجهة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص105.

**وفي ضوء هذه النتائج توصي الدراسة** بضرورة الاهتمام أكثر بالمضامين سواء من الناحية الفنية، أو من ناحية المضامين المعالجة وضرورة الالتزام بالطرح الموضوعي للقضايا المثارة وتجنب الانحياز في المعالجة.

## قائمة المراجع:

1. آمنة ألمير، **أسطورة الحياد واستقلالية الإعلام اللبناني في الأزمات السياسية**، دار الإشهار للنشر والتوزيع، لبنان، 2014.
2. رامي عطا وأبو حسن صديق، **الإعلام والإرهاب دراسة حالة واستراتيجية مواجهة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
3. روجر ويمر وجوزيف دومنيك، **مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي**. (ترجمة صالح أبو أصبع وفاروق منصور)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
4. سامي الشريف وأيمن منصور ندا، اللغة الإعلامية المفاهيم، الأسس، والتطبيقات، نبلاء ناشرون وموزعون ودار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
5. سليمان الحتو، **مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها**، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
6. ميرال صبري أبو فريخة، **المسؤولية الاجتماعية في الممارسات الإعلامية، المحددات السياسية الاجتماعية الثقافية**. دار الكتاب الحديث، 2013.
7. سيريل لوميو، سيريل، **تجليات الذاتية في العمل الصحافي إحدى عشرة درسا حول دور الأفراد في إنتاج الخبر**. (ترجمة عز الدين خطابي)، مكتبة الفكر الجديد ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.
8. عبد الفتاح عبد النبي، **سيسيولوجيا الخبر الصحفي**، دراسة في انتقاء الأخبار، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.
9. عبد النبي عبد الله الطيب، فلسفة ونظريات الإعلام، دار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
10. علي عبد الفتاح كنعان، **الإعلام والمجتمع**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014
11. ماهر عودة الشمايلة وآخرون، **أخلاقيات المهنة الإعلامية**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
12. محمد التركي بني سلامة، **الحراك الشعبي السياسي الأردني في ظل الربيع العربي**، مركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان، 2013.
13. محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، الدار المصرية اللبنانية، 2003.
14. محمد منير حجاب، **مهارات الاتصال للإعلاميين والتربويين والدعاة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
15. محمد عبد الحميد، **دراسات الجمهور في وسائل الإعلام**، عالم الكتب، القاهرة، 1993.
16. محمد عبد الحميد و السيد بهنسي، تأثيرات الصورة الصحفية، عالم الكتب نشر وتوزيع وطباعة، القاهرة، 2004.
17. محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 2010.

18. Fred, Fedler, **Introduction to the mass media**, Harcourt Publisher Group , Australia 1978.
19. Merril, John C, **Global journalism** a survey of the world's mass media: New York, 1983.

**المقالات:**

1. الويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، 2019 مركز الجزيرة للدراسات. متاح في الرابط:http://studies.aljazeera.net

**المداخلات:**

1. عبد الغفار خليل، **أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة، دراسة تطبيقية على برنامج الرأي المقدمة بقناة دريم2**. ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع " أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق". كلية الإعلام. جامعة القاهرة، 2002.